

ما العمل؟

د. محمد عبد العزيز ربيع

كان التحرر من الاستعمار الغربي بداية دخول العالم العربي بقياداته الفكرية والثقافية والسياسية خضم عملية التطور العالمي بأبعاده الحضارية المختلفة. وعلى مدى عقدين من الزمن عاشت الشعوب العربية فترة انتعاش نفسية وثقافية شهدت ميلاد فكرة الحرية الفردية، وتراجع العشائرية، والتطلع بعين الأمل نحو تحقيق وحدة عربية وعدالة اجتماعية، ومناجاة فلسفات القومية والماركسية والديمقراطية. لكن تدخل الإستعمار الغربي إلى جانب أنظمة الكبت السياسي وتيارات العقم الثقافي والديني من ناحية، وتزايد خطر الكيان الصهيوني على الوجود العربي من ناحية ثانية، أدى إلى توقف المد القومي التحرري وتراجعها. إذا أن تلاقي أهداف القوى المعادية للشعوب العربية ومصالحها دفعها لملاحقة كل القيادات العربية التي نادت بالوحدة والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتقدم العلمي والتطور الاقتصادي والتحول الثقافي. وقبل أن ينقضي عقد الستينات، تذوقت الشعوب العربية مرارة الهزيمة ثانيا، ما أدى إلى سقوط الشعارات التقدمية ودخول العرب مرحلة من الاحباط والاستكانة. ولقد نتج عن هذا التطور عودة القيم التقليدية القديمة التي عفى عليها الزمن إلى الهيمنة على الشارع العربي من خلال استبدال أئمة التخلف المهترئة بأئمة تبعية مزرکشة صنعت في بريطانيا وأمريكا وفرنسا وغيرها من دول معادية.

تبلورت حركة القومية العربية بزخمها الحقيقي بين أوائل الخمسينات ومنتصف الستينات من القرن الماضي.. كان التبار القومي على استعداد للتحرك والتضحية، ولديه قناعة بحتمية قيام وحدة سياسية تضم كافة الأقطار العربية، إلا أن هزيمة العرب في عام 1967 قضت على كل التخييلات والأمال الجميلة. لقد أدت تلك الحرب، بين أشياء أخرى، إلى هزيمة الفكرة القومية وفكرة العدالة الاجتماعية والعمل الجماعي المنظم، أي العمل الحزبي، بل قضت على الأمل الذي كان يستثير خيال وعقول الشباب العربي. لذلك لم يعد هناك وجود لأحزاب سياسية قومية، ولا إرادة لتحقيق وحدة سياسية، ولا حتى وحدة موقف، كما لم يعد هناك وجود لنظم تقدمية، إذ تحولت كل أنظمة الحكم العربية إلى نظم إقليمية فاشلة ومستبدة، وتحولت التيارات القومية إلى تيارات "وطنية" مرتبطة بأنظمة حكم إقليمية فردية تُعتبر عبئا على نفسها وعلى الوطن العربي بأكمله.

تبع هزيمة 1967 حصول ردة ثقافة واسعة ساهمت في تبلور حركة إسلامية جاءت على شكل تيار سياسي أعلن استعداده لاستلام زمام المبادرة وقيادة الجماهير العربية. لكن الوثائق التي كُشفت النقاب عنها حديثاً تُثبت أن قوى الغرب الأوروبية والأمريكية نجحت منذ الخمسينيات في تجنيد قيادات ذلك التيار وتحويل بعضهم إلى أدوات طيبة تقوم بخدمة قوى الاستعمار القديم والجديد، بما في ذلك قوى الرأسمالية العالمية، وذلك من خلال تكفير فكري الاشتراكية والديمقراطية، وطرح بديل للفكرة القومية التي كانت تشكل خطراً حقيقياً على مصالح القوى الاستعمارية. وبعد وقوع الثورة الإيرانية في عام 1979، وقيام الاتحاد السوفييتي باحتلال أفغانستان في نفس العام، حصل توافق بين مواقف الدول الاستعمارية الأوروبية وأمريكا وإسرائيل على ضرورة هزيمة الفكرة الاشتراكية والعقيدة الماركسية والتطلعات القومية والتحررية للأمة العربية، ما دفعها إلى تكثيف دعمها للتيارات الإسلامية السياسية بشكل مباشر كما حدث في أفغانستان، وبشكل غير مباشر كما حدث في فلسطين ومصر وتونس. إلا أن التيارات العقائدية، بغض النظر عن طبيعتها وأهدافها، تشبه المارد الذي يتمرد على كل شيء حال خروجه من القمقم. لذلك تحول التيار الإسلامي الميسر إلى التطرف ما جعله يفرز تنظيم القاعدة وحزب الله وحماس وغيرها من حركات في مصر والمغرب والجزائر وتونس واليمن والصومال.

إن أحد أهم أسباب الردة الثقافية التي تعم الوطن العربي اليوم يكمن في فشل القيادات السياسية عامة والقيادات الفكرية والسياسية التقدمية خاصة في الاهتمام بنوعية التعليم وأساليب التوعية الجماهيرية، وتربية قيادات جديدة تعمل على مختلف الأصعدة وفي كل الأمكنة. لقد اتجهت تلك القيادات إلى فرض وصايتها على الجماهير في وقت لم تكن مؤهلة حتى لحماية أنفسها من إغراءات السلطة وتسلب السلطة وسحر تراث تجاوزه الزمن. ولما كانت المؤسسة السياسية تتمتع بقوة أكبر من كل القوى الشعبية والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني على تجنيد القيادات التقليدية في خدمتها، وتخدير مشاعر الجماهير من خلال تقديم الوعود بالاصلاح وتزييف وعيها، وإمتلاك عصا الطاعة الغليظة، فإن القيادات الحزبية التي رفعت الشعارات التقدمية وجدت نفسها تلهث خلف السلطة تطلب العفو والرضا أحياناً، أو تقبع في سجون الدولة في حالة يرثى لها أحياناً أخرى، أو تعيش مُهمشة في منافي المهجر الداخلية والخارجية. وتحت غطاء حماية الثقافة العربية من الغزو الثقافي الغربي، وصيانة الهوية العربية من التمزق، وهي دعوة ساهم الكثير من المثقفين القوميين عن جهل في نشرها، تم القضاء على نضال عقود من التجدد الفكري والانفتاح الثقافي والنقد الذاتي، وبالتالي إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء عقود. ولهذا نرى العرب اليوم يدفعون ثمن خطايا وأخطاء كبيرة ارتكبتها قيادات سياسية وقيادات ثقافية وقيادات تقليدية عشائرية ودينية منذ منتصف الستينات. لقد كانت الخمسون سنة الماضية سنوات عجاف شهدت تراجع

نبض الحرية ونشوة الأمل ونوعية التعليم وقيمتها، وفقدان بوصلة الإبحار في خضم بحر العولمة الهائج، والعجز عن التجديف في عالم لا تحكمه سوى مصالح مجردة من القيم.

إن غياب فكرة الحرية وتحرير الإنسان في داخل وطنه من مفردات الثقافة والسياسة العربية، وعدم اهتمام الحركتين القومية والدينية بمبدأ المشاركة في الحكم تسبب في لجوء كل من الحركتين إلى ممارسة الكبت الفكري، وعدم الاعتراف بحرية الرأي وحق الآخر في الاختلاف. وتحت ضغوط التصدي للمؤامرات الاستعمارية والأطماع الإسرائيلية التوسعية لم تستطع الحركات السياسية تطوير مفهوم واضح لرؤيتها للمستقبل، ولا وضع برامج علمية وإنسانية لقيادة الجماهير. إذ بدلا من طرح رؤية مستقبلية وخطط إصلاحية قابلة للتنفيذ، قامت كل الحركات برفع شعارات جذابة دون مضمون اجتماعي أو اقتصادي حقيقي. وهذا جعل من غير الممكن أن تنجح أية حركة في الاقتراب من أهدافها وترجمة فكرها الهلامي إلى واقع يجذب الجماهير ويشجعها على المشاركة في ترجمته إلى إنجازات حقيقية. وبعد عدة تجارب غير تقليدية فاشلة في الحكم، ونجاح الأنظمة القائمة بخنق الحريات ومحاصرة كل التيارات الفكرية والسياسية التي تدعو إلى التغيير، اتجهت الجماهير العربية نحو الابتعاد عن العمل السياسي، مع التمسك بالشعارات الفارغة، وكأن الشعار بديل للعمل، والنوايا بديل للإرادة، والكلام بديل للفعل.

إن الأحداث الكبيرة التي مر بها الوطن العربي بدءا بانفصال سورية عن مصر في عام 1961، ومرورا بقيام أمريكا بغزو العراق في عام 2003، وحتى وقوع ثورات "الربيع العربي" في عام 2011 تسببت في إضعاف التطلعات الوحدوية وخلق تمحورات إيديولوجية في كل دولة عربية، ما جعلها تقود إلى تنشيط النعرات الطائفية والمذهبية تحت ستار الوطنية أحيانا والدين والإثنية أحيانا أخرى. لذلك نلاحظ أن "الوطنية" في بلد ما أو لدى طائفة أو فئة معينة من الناس لا تنطلق من حب حقيقي لوطن، أو من إخلاص لزعيم أو حتى عقيدة دينية، وإنما من تعصب طائفي أعمى وكراهية للآخر. لذلك أصبحت الوطنية تخفي خلفها عنصرية لا تخدم هدفاً نبيلاً ولا قضية وطنية أو إنسانية، بل تقود في كل الأحيان والحالات إلى تعميق أسباب التفرقة وغرس بذور الشك المتبادل بين أبناء الوطن الواحد، وغالباً الدين الواحد أيضاً، وتعمل على تشكيل هويات فرعية على أسس طائفية أو مذهبية أو إثنية. وهذا من شأنه تقويض أسس العمل الوطني، والحيلولة دون بلورة برامج إصلاح مجتمعية تعكس وجهة نظر الأكثرية الشعبية، واستغلال جهل شباب يعاني الضياع وانعدام الوعي والبطالة والفقر لتحريضهم ضد الآخر. وفي ضوء الانفلات الإعلامي، أصبحت دعوات الطائفية والمذهبية والإثنية تجذب كل سياسي وإعلامي وانتهازي يطمح بالحصول على مركز رسمي وامتيازات اجتماعية على حساب الوطن والمواطن.

كلما ضاقت حلقة الإنتماء، كما عليه الحال ضمن نطاق الطوائف الدينية والأقليات الإثنية والثقافية والعرقية، كلما ضعفت المشاعر الوطنية والقومية، وتعمقت الشكوك المتبادلة بين فئات الشعب الواحد، وتراجعت فرص بلورة برامج إصلاح وطنية تحظى بتأييد الأغلبية الشعبية. وفي المقابل، كلما اتسعت حلقة الانتماء، كلما تبلورت المصالح الوطنية ووجدت من يتبناها ويدافع عنها ويفتح المجال لإحتواء المصالح الفئوية وصولاً إلى تجسيد المصالح القومية. وحين تتسع حلقة الإنتماء أكثر وتقوم بتجاوز المصالح القومية، كما هو عليه الحال في منظمات حقوق الإنسان وأطباء بلا حدود، كلما سادت القيم الإنسانية وانتشرت ثقافة التسامح بين البشر.. إن الإنسانية تلتقي حول العموميات المشتركة التي تعكس احتياجات ومشاعر الإنسان الأساسية، وليس حول الخصوصيات والمصالح المتعلقة بطائفة أو شعب أو أمة أو دين معين. وهذا من شأنه أن يزيد قدرة الشعوب المختلفة على التضامن والتعاطف بالرغم من اختلاف الإيديولوجيات التي تؤمن بها، ما يجعل من السهل إقامة مؤسسات النفع العام والتنظيمات التي تهتم بالبيئة وحقوق الإنسان والحريات وقضايا المظلومين والفقراء في العالم. إن توسعة حلقة الإنتماء تعتبر أهم التحديات التي تواجه مختلف الدول، لأن تعدد حلقات الإنتماء الصغيرة يضعف إمكانيات العمل الجماعي ويحول دون سيادة روح التسامح والوئام.

إن الأحداث الكبيرة التي عصفت بالوطن العربي بدءاً بانفصال سورية عن مصر عام 1961، ومروراً بهزيمة عام 1967، ومعاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1979، وقيام صدام حسين باحتلال الكويت عام 1990، واتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام 1993، وقيام أمريكا بغزو العراق عام 2003، ووقوع ثورات الربيع العربي عام 2011 تسببت في تراجع الاهتمام بالقضايا القومية وخلق تمحورات إيديولوجية على مستوى الدولة والدول العربية. كما تسببت أيضاً في إثارة النعرات الطائفية والمذهبية تحت ستار الوطنية أحياناً والدين والإثنية أحياناً أخرى. لذلك نلاحظ أن "الوطنية" لدى أية طائفة أو فئة اجتماعية في أية دولة عربية لا تنطلق بالضرورة من حب حقيقي لوطن، أو من إخلاص لزعيم أو حتى لعقيدة دينية، وإنما غالباً من تعصب طائفي أو مذهبي أو مصلحة ذاتية. لذلك أصبحت الوطنية تخفي خلفها مواقف عنصرية وأهداف مصلحة لا تخدم هدفاً جماعياً نبيلاً أو قضية قومية أو إنسانية، بل تقود في أغلبية الأحيان إلى تعميق أسباب التفرقة وغرس بذور الشك المتبادل بين أبناء الوطن الواحد، وتعمل على تشكيل هويات فرعية داخل كل دولة تتناقض مع الهوية الوطنية. ولقد تبع هذا التطور تفرغ العمل الوطني من محتواه، والحيولة دون بلورة برامج إصلاح مجتمعية تعكس وجهة نظر

الأكثرية الشعبية، واستغلال جهل شباب يعاني من الضياع وانعدام الوعي والفقر لتحريرهم ضد الآخر. وفي ضوء الانفلات الإعلامي، أصبحت دعوات الوطنية والطائفية والمذهبية والإثنية تجذب كل سياسي وإعلامي وانتهازي يطمح في مركز رسمي وامتيازات اجتماعية على حساب الوطن والمواطن وإنسانية الآخر.

مما لا شك فيه أن الدول العربية بحاجة ماسة لمشاريع إصلاح جذرية تمكن الأمة العربية من مواجهة التحديات المصيرية التي تدق بابها بقوة السلاح والمال والاستعمار والعنصرية والجاهلية والهمجية. كما أنها بحاجة لتطوير مؤسساتها الرسمية والشعبية بالقدر المطلوب لتأهيلها للتعايش مع العصر والإسهام في صنع المستقبل والتاريخ. لكن الأفكار التي يتم طرحها اليوم لا تزيد كثيراً عن كونها شطحات فكرية بعيدة عن الواقع والعلم والعالم، ما يجعل الفكر المهيمن على الشارع العربي والإعلام العربي إما ظلامي أو قاصر أو عميل لا يخدم قضية وطن أو مواطن. إن حالة الترهل والوهن والتبعية التي تعيشها نظم الحكم العربية من ناحية، وسقوط النظام العربي القومي من ناحية ثانية يجعل من شبه المستحيل قيام نظام حكم وطني بتطوير استراتيجيات تغيير بناء على نظرة شمولية لما يعيشه عالم اليوم من تحولات وما ينبئ به المستقبل من تحديات. إن العرب بحاجة ليس فقط إلى خطة تُخرج نظم الحكم من مأزق الصراع والعنف الدائر بشكل ظاهر أو مستتر في كل دولة عربية، ولكن إلى خطة تنتشل الأمة العربية بكافة مكوناتها الطائفية والإثنية والمذهبية والثقافية من برائن الفقر والتخلف والأفكار الظلامية وأطماع الدول القريبة والبعيدة التي تهدد كينونتها.

إن بقاء العرب على حالتهم الراهنة لن يؤدي إلا إلى المزيد من تخلفهم عن العصر، وعن الدول القريبة والبعيدة، الصديقة والمعادية التي تطمع في الاستيلاء على المزيد من أراضيهم واستغلال ثرواتهم. إن من حق السعودية ومصر مثلاً أن تشتكي من إيران وتتهمها بالتدخل في شؤون العراق وسورية ولبنان، وإن من حق دول الخليج العربي عامة أن تخشى تصاعد القوة العسكرية الإيرانية وتتخوف من سعي إيران للحصول على سلاح نووي. لكن التخوفات والاتهامات، وحتى الإدانات الدولية لن تفيد العرب في شيء، بل من الممكن أن تقنع حكام الدول العربية بتأجيل التعامل مع التحديات التي تواجههم في الداخل والخارج، وتتسبب في تخدير مشاعر الجماهير والحيلولة دون صحوة العرب قبل فوات الأوان. إن الرد العملي على مطامع دول الجوار وغير الجوار لا يكون إلا على أساس قيام العرب بالسهرة على مصالحهم القومية والعمل سوية على تحقيق أهدافهم الاقتصادية والأمنية المشتركة. وهذا لن يتحقق إلا إذا قامت الدول العربية بعمليات إصلاح سياسية وثقافية واقتصادية تؤسس لنهضة علمية وتنمية اقتصادية وتحولات ثقافية

وحرية سياسية. إن القوى الإقليمية والدولية التي يخشاها العرب هي أمم ودول متماسكة وذات رؤية واضحة تعرف أعداءها وتعني مصالحها، فيما يشكل العرب شعوباً متفرقة ودول شبه مُتصالحة، تنقصها الوحدة والوعي ومعرفة أعدائها وطبيعة مطامعهم. إن تماسك الدول المعادية وسعيها لتحقيق أهدافها على حساب الدول العربية يجعل تلك القوى من أهم التحديات التي تواجه الأمة العربية على المدى البعيد. وفي المقابل، يقوم تفسخ العرب وتفتتهم إلى طوائف ومذاهب ودويلات ضعيفة بتحويلهم إلى فريسة سهلة وأرضاً مُستباحة لكل طامع من قوى إقليمية ودولية.

إن الشعارات الطائفية والمذهبية والفئوية التي تطرحها الحركات السلفية والمذهبية وعملاء الاستعمار القديم والجديد تعمل بوعي ومن دون وعي على تكريس الجهل وتزييف الوعي وتوطين التخلف في النفس والأرض العربية، وشيوع الفتنة بين أبناء الوطن الواحد والدين الواحد. إن دعوات العودة إلى الماضي بحجة العودة إلى السلف الصالح هي دعوات جاهلة إن لم تكن ضالة ومُضللة، فالسلف الصالح مات منذ زمن بعيد، وفكرهم الذي كان عادلاً ومُصلحاً كان صالحاً لزمن لم يعد له وجود ولا يمكن له أن يعود بعد أن لفه الظلام بعباءته السوداء. وفي الواقع، تأتي هذه الدعوات في ظل أحلك ظروف تمر بها الأمة العربية، ما يجعلنا بحاجة لبعض النور وليس إلى المزيد من الظلام. إن فشل نظم الحكم العربية عامة في إصلاح الوضع الذي كان يتردى يوماً بعد يوم، فيما كانت التحديات تتزايد ساعة بعد ساعة هو سبب الأزمة المصيرية التي تمر بها الأمة العربية اليوم على المستويين الوطني والقومي. ومع أن من الضروري التعرف على أسباب صعود التيارات السلفية المتشددة، إلا أن وقت العرب لا يسمح بإعطاء هذا الموضوع ما يستحق من عناية وحوار مفتوح الآن، لأن كثرة التحديات في ظل الفوضى والتخبط وتعدد بؤر الصراع يجعل العرب بحاجة ماسة إلى استراتيجية إنقاذ. إذ على الرغم من أهمية الإصلاح الجذري الذي لا يمكن نجاح مشروع نهضوي من دونه، هناك أولويات لا بد وأن تُؤخذ في الاعتبار قبل فوات الأوان.

يقول الدكتور علي فخرو "ما عادت القضية قضية صغيرة أو فرعية، لقد أصبحت قضية القضايا. ما عاد هناك حاجة لطرح أسئلة لماذا وكيف وإلى أين، فعندما تشتعل النار، وهي مشتعلة في كثير من بلدان العرب والمسلمين، فإن الواجب ليس طرح الأسئلة وإنما العمل السريع لإطفائها. لكن إنصافاً للحقيقة، فإن معارك التحرر الوطني في القرن العشرين لم تصل نتائجها إلى بناء مجتمعات حرّة يتحقق فيها العدل السياسي والاجتماعي والمشاركة الشعبية السليمة في الحكم وفي صنع القرار. وبسبب ذلك، كان سهلاً حدوث التدخل الإقليمي والدولي في القضايا الداخلية العربية وعودة مشاريع الهيمنة الأجنبية من جديد. فما

يحدث الآن في داخل أوطان من مشرق الأمة ومغربها، وفي عمقها الأفريقي هو دلالة هامة على نوع وحجم القضايا التي تعصف لعقودٍ طويلة بالأرض العربية، وهي كلها تؤكد الترابط الحاصل بين الأوضاع الداخلية وبين التدخلات الخارجية، بين الهموم الاجتماعية والاقتصادية وبين فساد الحكومات السياسية، بين الضعف الداخلي الوطني وبين المصالح الأجنبية في هدم وحدة الأوطان".

تحتاج الدول العربية أولاً إلى خطة عملية لوقف نزيف الدم في سورية ولبنان والعراق وليبيا واليمن والسودان، وتحتاج ثانياً إلى مشروع سياسي أمني يخرجها من طاحونة العنف والعنف المضاد، ويحمي فقراء الأمة العربية من المجاعة التي تهددهم، ويضمن قيام المدارس والجامعات بواجباتها التعليمية والتربوية. أما على المدى الطويل، فإن البلاد العربية تحتاج إلى مشروع نهضوي شامل يقوم على أساس حوارات سياسية وفكرية بين كافة أطراف المجتمع العربي، وإشراك كافة القوى الفاعلة في عمليات استنهاض الهمم ومواجهة تحديات العصر، وتكليف مفكري وعلماء ومثقفي هذه الأمة برسم استراتيجية تنموية تحررية إنسانية تحقق المساواة والعدالة والأمن والاستقرار. إذ في غياب مثل هذا المشروع لن تقم للعالم العربي قائمة، ولن يتحقق حلم الجماهير العربية في الحرية والنهضة، ولن تستمر دول النفط العربية بالتمتع بإيرادات النفط طويلاً.

وعلى سبيل المثال، طالب نتنياهو قبل سنتين تقريباً بتعويضات عن أملاك يهود بني قريضة وبني النضير مقدارها 100 مليار دولار. وفي ضوء ما تتمتع به الحركة الصهيونية من نفوذ في مختلف دول الغرب، وبالأخص في أمريكا، فإن من الممكن أن تأخذ إسرائيل قرارات قضائية تستولي بموجبها على أموال الدول العربية النفطية المودعة في بنوك تلك الدول ومصادرة الكثير من استثماراتها. وهذا ما حصل بالفعل حين تم الحجز على أموال منظمة التحرير الفلسطينية في أمريكا بقرار من محكمة أمريكية في قضية الباخرة أكيلي لورو، ما أجبر المنظمة على دفع تعويضات مالية لعائلة الرجل اليهودي القعيد الذي فقد حياته أثناء خطف تلك الباخرة. وفي أعقاب قيام متطرفين بتفجير البارحة الحربية الأمريكية كول عام 2000 في عدن، قامت محكمة أمريكية بإدانة السودان، وقامت محكمة أخرى بإصدار حكم قضائي بالافراج عن 13 مليون دولار من أموال السودان المجمدة في أمريكا، ودفعها لضحايا العدوان.

كثبتُ قبل سنوات تحليلاً جاء فيه أن العاطفة قادت الحركة الإسلامية وحركة القومية العربية، ما جعل الحماس للمشروعين لا يخضع لحسابات عقلانية وإدراك حقيقي لطبيعة الظروف الحياتية وتوازن القوى على الساحة الدولية. فالتيار القومي جاء على شكل موجة عاطفية بدافع الأمل... أمل في تحرير الإنسان العربي وإقامة وحدة عربية من المحيط إلى الخليج. لكن الأمل الذي يتم طرحه على شكل شعارات

ليس مشروعاً عملياً قابلاً للتطبيق على أرض الواقع، ما جعل الشعارات القومية تفشل في تحقيق أي إنجاز يذكر. وحتى هذه اللحظة ما تزال الشعارات القومية تعاني من نقص كبير في الفكر والخيال واستيعاب تعقيدات الحياة في عالم تهيمن عليه المعرفة وتوجهه مصالح لا علاقة لها بقيم أو مبادئ أو تاريخ. أما المشروع الإسلامي فقد جاء انطلاقاً من عاطفة عبرت عن نفسها بحالة غضب وليس أمل... غضب على الوضع الراهن، ومن الهزائم العربية والإسلامية المتلاحقة في فلسطين والعراق وأفغانستان، وقيام إسرائيل وأمريكا باهانة الشعوب العربية وقادتها. وكما افتقد الأمل القومي مشروعاً عملياً وعلمياً للنهضة، لم يكن بإمكان الغضب الإسلامي تطوير مشروع حضاري قادر على انتشال الأمة العربية من مستنقع التخلف والتبعية والقهر واللاحق بالعصر.

تميل الشعوب التي ما تزال تعيش في عصور الزراعة والقبلية إلى التصرف بناء على ما تشعر به من عواطف وتتحيله من أحلام، وذلك بدلاً من التحرك بناء على ما يعيше العالم الذي يحيط بها من صراع فكري وتطورات علمية وتحولات ثقافية. إن مما لا شك فيه أن العاطفة قادرة على تحريك الجماهير أكثر من المبادئ، وحتى من القناعات المترسخة في الوجدان أحياناً، لأن العاطفة تعبر عن نفسها من خلال شعور طاغي يغلب عليه الأمل أو الغضب أو الحزن العميق. وهذه أمور تدفع الإنسان إلى التساؤل والقلق والشك، ما يقوده إلى تجاوز القناعات والمبادئ في بعض الأحيان. لكن العاطفة، وخلافاً للمبادئ والخطط الإستراتيجية، لا تدوم طويلاً ولا تفعل كثيراً. وبسبب عدم قدرة العاطفة على الديمومة، فإن التيار القومي وفكره تحولاً إلى بقايا أمل يعيش خارج دائرة المُحتمل من الأمل، فيما تحول التيار الديني وفكره إلى حالة من الغضب داخل ذات مستسلمة للقدر ومتأهبة للتعبير عن غضبها بممارسة الإقصاء والاستبداد الفكري. وإذا كان بإمكان مشاعر الأمل والغضب والحزن أن تغير مواقف الإنسان ونظرته إلى الحياة، فإن الأشياء والمصالح تملك وحدها القدرة على تغيير حياة الإنسان، لأنه لا يمكن لإنسان أن يعيش من دونها.

إن من يتمعن في أدبيات التيارات السلفية يكتشف أن تلك الأدبيات تقود إلى تبني سلوكيات تقوم على المغالاة والتطرف، يتم ترجمتها على الأرض إلى أعمال قتل وتدمير وتكفير، كما حدث في العراق ولبنان وليبيا واليمن والجزائر والأردن والسعودية، وكما يحدث اليوم في سورية ومصر. إن فشل مشروع بناء الدولة القطرية على أسس ديمقراطية حديثة قاد الدولة العربية إلى العمل ضمن أطر عشائرية وطائفية وتقليدية قمعية غير قادرة على تحقيق تقدم علمي أو اقتصادي أو تحول ثقافي يُؤسس لغد مشرق. وحين سقطت بعض النظم إبان ثورة الربيع العربي تركت خلفها فراغاً مؤسسياً وفكرياً وتنظيمياً، ما جعل سقوطها يتسبب في سقوط الأقنعة عن وجوه بقية نظم الحكم العربية. وفي ظل أوضاع عربية تتصف

بشيوع الجهل والفقر والكتب الفكري والاجتماعي، وغياب الوعي الثقافي كان من السهل أن تنجح أكثر التيارات تنظيمياً وتقليدية وغضباً في ملئ الفراغ والسيطرة على الشارع العربي. وهذا تسبب بدوره في تمكين الحركات الجهادية التكفيرية من نشر أفكارها بين البسطاء والمهمشين من أبناء الشعب العربي، وتأطير جموع كبيرة منهم، وإعداد أتباعها لخوض معارك لن ينتج عنها سوى المزيد من القتل والدمار. إن الفشل في إقناع هؤلاء بالعودة إلى العقل واستخدام الحوار أساساً للتوصل إلى صيغ تعايشية بين جميع الحركات والفئات الدينية والعلمانية من المؤكد أن يؤدي إلى انفجار الوضع والدخول في حروب دينية وطائفية لا تنتهي إلا بالقضاء على الأمة العربية وتشويه صورة الإسلام إلى الأبد.

لو نظرنا إلى الانتفاضات الشعبية العربية بعين نقدية فسوف نكتشف أنها جاءت من دون برامج عملية ومن دون قيادات سياسية أو فكرية. فلا ثورة تونس لديها برنامج إصلاح سياسي أو اقتصادي أو قيادة ذات مصداقية، ولا ثورة مصر لديها استراتيجية نهضوية أو قيادة فكرية تحظى بثقة الجماهير، وحال ليبيا واليمن وسورية والعراق أسوأ من حال غيرها بكثير. إن ما حدث ويحدث في مختلف البلاد العربية جاء كرد فعل على حالة مزمنة من الكبت والفقر والقهر... ثورة غضب تحاول أن تجرف ما يقف أمامها، وأن تعيد تشكيل واقع حياتها من دون تحديد معالم المستقبل الذي تريده. حين يكون الإنسان محاصراً وبلا أمل في تغيير لا يجد أمامه مخرجاً سوى كسر الحواجز التي تحيط به وتحول دون وصوله إلى الحرية التي يتوق إليها ويرى غيره يتمتع بها. لذلك جاءت ثورات الربيع العربي تحمل معاول الهدم لا البناء، تقودها جموع الفقراء والجوع والمكويين والمحرومين والمظلومين والمقهورين وفاقد الأمل، وتتلاعب في أهوائها جيوش العملاء.

إن بيانات التهويل والتحذير من الأخطار الخارجية التي يبثها الإعلام الرسمي العربي بشكل روتيني لم تعد تستثير مخاوف الجماهير ولا تعاطفها مع نظم الحكم أو الحكام. إن الجماهير العربية تنظر إلى تلك البيانات بوصفها نداءات استغاثة تعكس خوف أصحابها من غرق محقق، وعمليات خداع مبتدلة تستهين بذكاء المواطنين وعقولهم. إن كل من يتابع القنوات الفضائية وما تبثه من حوارات سياسية، وما يجري على شبكة الإنترنت من تبادل للآراء يدرك أن الجسد العربي لم يعد صالحاً للتخدير كما كان عليه الحال قبل عقود، وأن هناك حركة تمرد باللسان والفكر لن تتوقف قبل وقوع ما لا تحمد عقباه من حروب تُفضي إلى فشل الدول العربية الواحدة تلو الأخرى، وتحويل حكامها إلى سجناء أو أمراء طوائف تابعين لقوى استعمارية يأمرون بأمرها. إن هناك قنوات فضائية تطرح أفكاراً تُسهّم في تعميق شكوك البعض من أبناء الأمة العربية في هويتهم القومية، وإقناع آخرين باستبدال هويتهم القومية والوطنية بهوية إثنية عنصرية أو

دينية مترزمة تتنافي مع روح العصر واستحقاقات المستقبل. لكن التغيير في الحالتين لا يخدم مصلحة نظام عربي دون غيره، بل يقود إلى تعميق أسباب الفرقة والخلاف بين الفئات المختلفة التي يتشكل منها مجتمع كل دولة عربية والمجتمع العربي. وتلافياً لما يحيق بالشعوب العربية والنخب السياسية والاقتصادية من مخاطر، كان على الحكام العرب التوجه فوراً نحو إخماد الحرائق ووقف نزيف الدم في سورية والعراق وليبيا ولبنان واليمن والسودان أولاً، والقيام ثانياً برسم إستراتيجية تنمية مجتمعية، تشمل خطط إصلاح سياسية وإقامة تحالفات أمنية ووحدة اقتصادية، وإشراك الجماهير في ترجمتها إلى واقع على الأرض.

إن العرب بحاجة إلى مشروع نهضوي واقعي، ولكن علمي شامل لا يستثني وجهاً واحداً من أوجه الحياة العربية، ولا يقتصر على أغلبية أو أقلية أو فئة أو طائفة معينة دون غيرها، على أن يقوم المفكرون والمثقفون والعلماء العرب برسمه وتحديد متطلبات تحقيقه. كما أن على المشروع النهضوي أن يستهدف خلق وطن عربي جديد، وإنسان عربي جديد، وواقع حياتي مختلف جذرياً عما هو قائم اليوم... واقع يعيش في عالم دائم التغيير والتحول ويتعايش معه في سلام. إن المشروع القادر على تحقيق هذه الأهداف لا يمكن له أن ينبثق عن أمل بعيد عن العلم، أو شعارات مفرغة من الوعي، أو تاريخ موغل في القدم قام على أنصاف حقائق، أو ثقافات تقليدية وأفكار تراثية لا تمت للعصر بصلة.

مع كل الصعوبات والمشاكل والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه العرب اليوم، إلا أن بالإمكان حدوث نهضة عربية شاملة بسبب ما لدى الأمة العربية من إمكانيات بشرية ومادية كبيرة وموقع جغرافي استراتيجي وتنوع ثقافي ومناخي وكثافة سكانية. وفي اعتقادي لا بد وأن تبدأ عملية التغيير بالاتفاق على خطوط عامة لبرنامج إصلاح يشمل المطالب الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان ومسئولية الدولة تجاهها، تقوم نخبة من المفكرين الاستراتيجيين والمثقفين والاقتصاديين العرب بصياغته والالتزام بالترويج له والدفاع عنه بشتى الطرق الممكنة وفي كافة المحافل العربية والدولية. ويتكون البرنامج المقترح أساساً مما يلي:

1. الاعتراف بحرية الفكر والنشر والتعبير عن الرأي والعبادة.
2. الاعتراف بالحرية الاجتماعية والاقتصادية، وحق الشعوب في المشاركة في العملية السياسية.
3. الإقرار بأن هناك حاجة لنظام اقتصادي اجتماعي جديد في كل دولة عربية يحقق عدالة اجتماعية.

4. الإقرار بأن هناك حاجة إلى إعادة هيكلة نظام التعليم بالتركيز على نوعية التعليم والتفكير النقدي والبحث العلمي، وإعطاء أهمية خاصة للبعد التربوي، ونشر ثقافة المواطنة والتألف، وحل المشاكل بطرق الحوار والتفاهم السلمية.

5. توفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والتنمية لكافة أفراد الشعب وكل المناطق بالتساوي.

6. قيام الدولة بحماية الحريات العامة والخاصة بناء على قوانين صارمة تعاقب كل طرف يحاول تعطيل ممارسة تلك الحقوق من خلال الاعتداء على الغير أو تهديدهم أو ابتزازهم.

إن متطلبات عملية الإصلاح التي ندعو إليها متواضعة جداً إذا ما قورنت بما فعلته اليابان أو الصين حين قررت أن تنهض من غفوتها... إنها خطة تقوم على التطور والتحول التدريجي وليس على الثورة وهدم ما هو قائم. دعوة لقيام النخب الحاكمة بأخذ زمام المبادرة وبدء عملية إصلاح وتغيير تعيد الأمل للجماهير العربية، وتستثير خيالها وتحيي حبها للحرية والحياة واحترامها لقادتها. خطة تقوم على خمس خطوات رئيسية متكاملة ومتزامنة. أولاً، قيام الدولة بالاعتراف بحرية الرأي والفكر والتعبير والعبادة والتعددية الثقافية. ثانياً، ضمان تلك الحريات وحمايتها بقوة القانون من القوى التي تقف ضدها خاصة القوى الدينية التكفيرية المتشددة والقوى الثقافية التقليدية. ثالثاً، إقامة نظام أمن عربي مشترك يشمل بناء قوة عسكرية موحدة، ومحاربة الفقر والمرض، وتنشيط عمليات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. رابعاً، تفعيل كافة الاتفاقيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي العربي والتوسع فيها لتشمل سوق العمل عامة والمعرفي خاصة. وخامساً، تغيير طرق التعليم، وإعادة صياغة المناهج الدراسية بالتركيز على التفكير النقدي وتحفيز عمليات الخلق والابتكار وتنمية المواهب، والاهتمام باللغة العربية، ووضع ما يكفي من الشروط على التعليم التجاري كي يقوم بواجباته التعليمية والبحثية والتربوية. كما أن على الدولة أن تعيد العملية التربوية إلى مكانها الطبيعي في البيت والمدرسة، وأن تحارب الفساد بقوة، وأن تشجع الشعب على النظر إلى الثقافة بوصفها كائن حي يتطور مع تطور معطيات الحياة المادية، ويتغير مع تغير الظروف الاجتماعية، ما يعني أنه ليس هناك شيء ثابت أو مقدس فيما يتعلق بالعادات والتقاليد والأعراف وطرق التفكير التقليدية المتوارثة.

إن تفكير العرب لا يزال أحادي الجانب يسير في اتجاه واحد، ينظر إلى الأمور من زاوية ضيقة تُخفي من الحقيقة أكثر مما تكشف بكثير، ما يجعلهم غير قادرين على استيعاب تعقيدات العصر الذي نعيش فيه، ووعي ما يشهده عالم اليوم من تغيرات ديناميكية وقضايا متشابكة. وعلى سبيل المثال، اتجه العرب

خلال صراعهم الطويل مع الصهيونية إلى المقاومة المسلحة في بادئ الأمر، وحين فشلوا في كسب الحرب اتجهوا إلى المفاوضات السياسية، من دون أن يدركوا أن الحرب عمل سياسي بطريقة أخرى، وأن عزل العمل السياسي عن العمل العسكري يجعل من الصعب تحقيق الأهداف المرجوة. إن المفاوضات تعزز المقاومة المسلحة، والمقاومة المسلحة تعزز المفاوضات السياسية وتزيد الضغوط على الخصم ليقيم المزيد من التنازلات كي يوقف ما يعانیه من خسائر مادية وبشرية. وحين اختار العرب خيار السلام مع العدو اتجهوا إلى التصرف وكأنهم يعيشون شهر عسل مع عدو يضع نصب عينية استيطان المزيد من أراضيهم واستعمار كل شبر في بلادهم مستخدماً أمريكا التي استعمر عقول أبنائها واشترى ضمائر ساستها.

إن لدى العرب من الأموال والموارد البشرية ما يكفي لبناء اقتصاد في عقود يضاھي اقتصاد ألمانيا الذي يعتبر من أقوى الاقتصاديات وأكثرها كفاءة وإنتاجية في العالم. لكن أصحاب الثروات من العرب يقفون حيارى أمام فرص الاستثمار في الوطن العربي الكبير بسبب انعدام الأمن والاستقرار وشيوع الفساد وتخلف القوانين وانخفاض إنتاجية العامل العربي، فيما يقامرون بالاستثمار في دول الغرب التي تخرج من أزمة اقتصادية لتدخل أزمة أخرى. أما فيما يتعلق برسم استراتيجية نهضوية شاملة فتبدأ العملية بعقد مؤتمر علمي كبير نسبياً يُدعى إليه مثقفون وعلماء ومفكرون استراتيجيون عرب من داخل الوطن العربي وخارجه، يضم في صفوفه مفكرين سياسيين واقتصاديين، ورجال أعمال وإعلاميين، وعسكريين متقاعدین مهمته تحديد الأخطار الخارجية التي تحيق بالأمة العربية، وتقييم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الداخلية التي تواجه كل قطر عربي على حدة، وإعداد استراتيجية شاملة لمواجهة تلك الاخطار والتحديات. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يُشكل المؤتمر لجان عمل متخصصة تقوم بالمهام التالية:

1. حصر عناصر القوة العربية، السياسية والاقتصادية والعسكرية والبشرية والعلمية، واقتراح خطة لحشدھا واستكمال نواحي النقص فيها، وكيفية توظيفها في خدمة مصالح الأمة العربية.
2. تحديد معالم خطة إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي لكل قطر عربي على حدة، تقوم على العلم والمؤسسية وتتعد عن الفردية.
3. وضع استراتيجية لتحقيق اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي، تنطلق من قاعدة اقتصادية، وتأخذ في الاعتبار الحقائق السياسية على الأرض وخصوصية كل قطر عربي، وترمي إلى تحرير العرب من التبعية بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والعلمية والأمنية خلال فترة زمنية معقولة.

4. رسم خطة لإدارة العلاقات مع الغير من دول صديقة ومحايدة ومعادية، ومنظمات دولية.
5. رسم خطة لإقامة نظام دفاع عربي مشترك تكون مهمته حماية حدود الوطن العربي، والدفاع عن مصالح وسيادة كل دولة عربية، ومساعدتها على تحرير نفسها من الوصاية الأجنبية، والقيام بدور قوة سلام عربية تسهم في حل النزاعات وما قد يقع من حروب أهلية وطائفية.
6. رسم خطة سلمية لإيقاف المد الصهيوني وتحرير فلسطين، وإقامة دولة عربية يهودية واحدة على أرضها، تشارك في صنعها قوى السلام والعدل العالمية بمن فيها القوى اليهودية المناوئة للعنصرية الصهيونية.
7. رسم خطة إعلامية لمواجهة أعداء الأمة العربية في كافة الساحات الرسمية والشعبية في العالم.

يعيش الواقع العربي اليوم حالة فراغ فكري وسياسي وأمني لم يسبق لها مثيل، خاصة في ضوء انحسار دور مصر وهيبتها، ودخول العراق مرحلة الدولة الفاشلة، واتساع نطاق الحرب الدائرة في سورية، وانشغال كل دولة عربية في مشاكلها الداخلية. وهذا يعطي الحكومة السعودية فرصة لن تُعوّض، هي الأهم في تاريخها كي تتولى زمام المبادرة والقيادة بروح عربية، وعقل يعي ما يُحاك ضد الأمة العربية من مؤامرات. وفي ضوء عودة مصر إلى خيمة العروبة، يصبح من الضرورة أن تبادر القيادة السعودية إلى تكرار ما قام به الملك فيصل حين تجاوز الخلافات ووضع يده في يد الرئيس عبد الناصر وقاماً سوياً بتخليص الأمة العربية من التحديات التي واجهتها حينئذ. إن الأخطار التي تحيق بالعرب شعبياً وحكماً وأرضاً واقتصاداً وثقافةً ودينياً كبيرة للغاية، وإن أمن كل نظام عربي مهدد من الداخل والخارج. إن القول بأن المرحلة "خطرة"، وأنها نقف "على مفترق طرق"، يستصغر فداحة الخطر الذي يحيق بالعرب من كل جانب. إن كل حاكم ينظر إلى الأزمة الراهنة من زاوية المصلحة الشخصية أو العائلية أو الطائفية أو الوطنية سوف يستيقظ بعد سنوات ليجد نفسه وحيداً، وقد فقد كل شيء وأصبح لا شيء.

إن النقد الذي يوجه اليوم إلى نظم الحكم العربية في الداخل والخارج، والمطالبة بالحرية والشفافية والديمقراطية والمساءلة القانونية تعكس وعياً جماهيرياً بالحاجة إلى التغيير. لكن تلك الأمور لا تزيد كثيراً عن كونها مواقف وشعارات لم تغلج في الماضي حين كانت أجهزة الكبت والقمع والتحكم الرسمية في طور التكوين. وهذا يعني أن هناك حاجة لفلسفة اجتماعية ثقافية جديدة تتجاوز رفع الشعارات الجذابة والتذكير بالإنجازات الحضارية الماضوية والمؤامرات الاستعمارية... فلسفة تحدد الأطر العامة لما يحتاجه العرب من تحولات ثقافية واجتماعية عميقة، وتنمية اقتصادية وسياسية شاملة تقوم على التطور

وليس على الثورة، على المصالح المشتركة وليس على الشعارات الرنانة المُفرغة، على وعي خطورة التحديات الخارجية وليس على التوازنات الداخلية والعشائرية، على التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي والوحدة الأمنية وليس على نظرة وطنية إقليمية قاصرة. إن العرب بحاجة إلى استراتيجية تستهدف مأسسة ما تحتاجه نهضة أمة متخلفة وتابعة من إصلاح سياسي، وتطور اقتصادي، وتحول اجتماعي وثقافي، وتقدم علمي وتكنولوجي، وتغيير جذري في المواقف وطرق التفكير، والنظرة إلى الحياة والعمل والوقت، وعلاقة الحاضر بالماضي والمستقبل.

إن الفوضى وعمليات القتل والتدمير التي تبعت ثورات الربيع العربي جعلت الجماهير تحن إلى الاستقرار والأمن، لكنها لن تتنازل عن مطالبها الأساسية في الحرية والعدالة والمشاركة في العملية السياسية، وإن استمرار الحراك الشعبي في مصر وتونس يقدم الدليل على ذلك. إن لهيب النار لن يقتصر على سورية واليمن والسودان وليبيا ولبنان، بل من المؤكد أن تتمدد النار إلى أقطار عربية أخرى، خاصة المجاورة للدول التي تعاني من القتل والتدمير، ما يعني أن الحكام العرب سيواجهون - في حال تمسكهم بالسياسات الحالية - الغليان الشعبي، وربما المصير الذي واجهه حسني مبارك وعلي عبد الله صالح ومعمر القذافي وغيرهم. إن من مصلحة الحكام العرب والشعوب التي يحكمونها أن يسارعوا إلى فتح المجال لحرية الرأي والفكر والعبادة وضماتها، وإجراء انتخابات حرة وتمثيل شعبي من الممكن أن يتم على مراحل، وإلا سيكون البديل فقدان الطرفين كل شيء. بل أكثر من ذلك، إن قيام حاكم عربي بقيادة عملية تغيير وإصلاح سياسية بناءة في ظل الظروف الراهنة من المؤكد أن يجعل ذلك الحاكم زعيماً وطنياً وبطلاً قومياً، تحبه الجماهير وتحرص القوى الفاعلة في المجتمع على بقائه على رأس الدولة. وهذا يعني أن كل حاكم، سواء كان ملكاً متوجاً أو ملكاً غير متوج، بإمكانه أن يصبح قائداً وطنياً يتمتع بشعبية وشرعية إذا تجاوب مع تطلعات الجماهير واستحقاقات العصر. إنني أتمنى أن يعي الحكام العرب طبيعة المرحلة التي نمر بها وتبعاتها الكارثية، وأن يتصرفوا بوعي وشجاعة وبعد نظر بناء على تلك الحقيقة، لأن ذلك يفتح المجال لحدوث نهضة مجتمعية شاملة تحرر العرب من التبعية، وتحمي نظم الحكم القائمة والقائمين عليها. إن العناد ورفض الاعتراف بالحقيقة والتهرب من مواجهة التحديات الداخلية والمطامع الخارجية لن يحمي أي حاكم عربي من السقوط والتحول، رغم أنه، إلى عميل لأمريكا وإسرائيل، أو الفناء من دون تحقيق هدف وطني أو قومي أو إنساني.

د. محمد عبد العزيز ربيع

www.yazour.com

